كلمة معالي السيد عزيز أخنوش

رئيس حكومة المملكة المغربية

أمام

الدورة 79 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك، 24 شتنبر 2024

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

1. يطيب لي بداية أن أهنئ معالي السيد فلمون يانغ (Philémon Yang) على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين له النجاح خلال ولايته، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسلفكم، معالي السيد دينيس فرانسيس (Dennis Francis)، لما بذله من جهود لإنجاح الدورة السابقة.

2. وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد على دعم المملكة المغربية الكامل لمساعي معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، لتمكين منظمتنا من رفع التحديات الكونية، ولا سيما مبادرته الطموحة بشأن عقد قمة المستقبل.

السيد الرئيس،

3. لا يَمُرُّ عامٌ على التئام جمعنا هذا إلاّ ونَجِدُ أنفسنا أمام تطورات سريعة ومُعَقَّدَة للسياق الدولي الذي نتحاورُ ونتفاعلُ فيه: تحولات مُتسارعة بالنظر إلى الطفرة الهائلة التي تَحَقَّقَت على مستوى وسائل التواصل وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، ومُتشابكة نتيجةً للتغييرات التي تطرأ على احتياجات مُجتمعاتِنا والتحديات الماثلة أمام دولنا.

4. إن الإحساس بالأمن الجماعي الذي صاحب إنشاء الأمم المتحدة تراجع ليحل محله عدم يقين متجذر في سائر المجالات ذات الصلة بالنشاط البشري. وها نحن نواجه تحدي إعادة تحديد أساليب الإنتاج والاستهلاك الخاصة بنا، ونماذج الحكامة، بل وبُنى مجتمعاتنا أيضا.

5. هذا ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في رسالة إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي انعقدت بمراكش، وأقتبس: " ففي الوقت الذي يواجه فيه كوكبنا تقلبات مناخية فرضت واقعا جديدا، ما فتئت

تؤكده المعطيات يوما بعد يوم، لا يزال العالم غارقا في مشكلات كنا، إلى عهد قريب، نحسب أن جزءا كبيرا منها قد وجد طريقه إلى الحل، بفضل القواعد والمؤسسات متعددة الأطراف التي تم إرساؤها غداة الحرب العالمية الثانية" (نهاية الاقتباس).

6. ويحق لنا ههنا أن نتساءل: هل بلغ العمل متعدد الأطراف مداه؟ وهل حانت ساعة الإقرار بفشله ومن تم التفكير في بدائل أخرى من الحكامة العالمية؟ وهل نحن مجبرون على الاختيار بين تعددية العمل وتعدد المُثُل العليا؟

السيد الرئيس،

7. أسست المملكة المغربية عقيدة دبلوماسيتها متعددة الأطراف بناء على التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على مبادئ ثابتة قوامها الطموح والوضوح وأسلوب عملها الابتكار والواقعية في التصورات والخطوات، لجعل التعاون مع الشركاء التاريخيين يواكب تطور الاحتياجات، وبناء أطر مناسبة مع شركاء جُدُد انطلاقا من مبدأ التضامن الفعلي واقتسام التجربة والمنافع، مع لاَزِمَة أساسية ألا وهي رفع تحديات الأمن والتنمية والاستقرار.

8. فخيار العمل متعدد الأطراف بالنسبة للملكة المغربية لم ولن يكون تعبيرا عن مثالية عفا عليها الزمن، ولا انتهازية سياسية قصيرة الأمد، ذلك أن هذا العمل يظل، بالرغم من كل إخفاقاته ونقائصه، المسار الوحيد للتصدي لتحدياتنا الجماعية ومواجهة الأخطار الكبرى التي تحدق بنا.

9. غير أنه لم يعد ممكنا الاقتصار على التفكير في إخفاقات العمل متعدد الأطراف وعلى إعلانات النوايا لإصلاحه، بل صار لزاما علينا العمل من أجل إعطاء زخم جديد لهذا الإصلاح عبر حشد كل الطاقات، خاصة الشباب والنساء. فكيف لنا أن نتحرك إزاء مستقبلنا، بعيد انعقاد قمة المستقبل بداية هذا الأسبوع، دون إشراك هذه الفئات في بلورة أشكال ومضامين العمل متعدد الأطراف المستقبلي؟

10. وبنفس القناعة نعتبر أن العمل متعدد الأطراف هو أداة ورافعة بيد البلدان النامية للدفاع عن مصالحها وتسليط الضوء على أولوياتها الوطنية والاستفادة من فرص التعاون وتقاسم التجارب والخبرات.

السيد الرئيس،

11. توجد التغيرات المناخية على رأس التحديات الكبرى التي يواجهها كوكبنا. وفي هذا الإطار، فإن النظر إلى الواقع كفيل باستنباط خلاصة مفادها أن البلدان الإفريقية هي الأكثر تضررا من تداعيات تغير المناخ وإن كانت مساهمتها فيه من بين الأدنى في العالم. إلى جانب ذلك، تخصص حصة ضخمة من مواردها لاسترداد الديون المترتبة عليها.

12. لذا، لا بد من تعديل أطر وقواعد الاقتراض لمراعاة القيود التي تواجهها البلدان الإفريقية في التكيف مع آثار تغير المناخ. وتدعو المملكة المغربية إلى إنشاء آليات مالية مبتكرة كفيلة بتعزيز الأثر الإيجابي لصناديق المناخ، مع ضمان القدرة على تدبير المديونية.

13. كما ينبغي التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي بغرض تلبية احتياجات البلدان النامية، من خلال تيسير الاستفادة من قروض عادلة، بما يضمن الاستثمار في تنميتها،

14. كما ندعو الى تمثيلية أكثر ملاءمة، للبلدان الإفريقية في مجالس إدارة البنك الدولي والبنوك المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل تعزيز الطابع الديمقراطي في أداء مجالس إدارتها، وكذا اعتماد مقاربة مثمرة في التعامل مع أزمات الديون التي تنعكس سلبا وبشدة، على اقتصادات البلدان الإفريقية.

15. وتواصل المملكة المغربية، التي تتولى رئاسة مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط لسنتين متتاليتين في نيويورك، دعوتها إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف قادرة على الحفاظ على زخم التنمية الذي تمكنت هذه البلدان من تحقيقه.

السيد الرئيس،

16. اهتداء بالرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تواصل المملكة المغربية الدعوة إلى تعددية واقعية وتضامنية وبراغماتية في خدمة مصالح القارة الإفريقية، معززة بآليات فعالة في اتخاذ القرار.

17. تلكم هي المقاربة التي تنهجها المملكة المغربية وتنكب الحكومة على تنفيذها في مجالات مختلفة، كمواجهة التغيرات المناخية والهجرة ومحاربة الإرهاب.

18. إضافة إلى تنزيل أوراش اجتماعية كبرى لبلوغ العدالة الاجتماعية، من خلال ورش تعميم التغطية الاجتماعية. وبفضل هذا الورش المهيكل، الذي خصصت له ميزانية تزيد عن 29 مليار درهم بحلول عام 2026، سيستفيد ملايين الأشخاص من مساعدة اجتماعية مباشرة.

السيد الرئيس،

19. تأكيدا للتوجه المغربي نحو الأطلسي، وانطلاقا من الإيمان الراسخ بأن الساحل الأطلسي من شأنه أن يصبح فضاءا للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي ومحورا للإشعاع القاري والدولي، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى تعزيز روابط الاندماج والتعاون بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي في إطار مسلسل الرباط للدول الإفريقية الأطلسية.

20. تلكم المبادرة الملكية للتعاون جنوب – جنوب، القائمة على مبادئ العمل المشترك والتضامن، بغية جعل الفضاء الأطلسي الإفريقي منطقة يعمها السلام والاستقرار والتنمية.

21. كما أطلق جلالة الملك، نصره الله، مبادرة طموحة ترمي إلى تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، انطلاقا من قناعة جلالته بأن لهذه المنطقة كامل الحق في المشاركة في الاقتصاد العالمي. وتسعى هذه المبادرة الملكية الرائدة إلى أن تكون ركيزة للرخاء والسلام والاستقرار لهذا الجزء من القارة الإفريقية.

22. إن روح التضامن نفسها هي التي كانت وراء مشروع إنشاء خط أنبوب الغاز المستقبلي بين المغرب ونيجيريا، الذي يُعد مشروعا للتكامل الإقليمي والانتعاش الاقتصادي المشترك غايته تعزيز دينامية التنمية في الضفة الأطلسية بمشاركة 13 دولة افريقية.

23. بمقدور قارتنا أن تعول على حكمة قادتها وعلى إبداع شبيبتها، لكنها تطمح إلى تضامن المجتمع الدولي وتعاونه في مواجهة تحدياتها.

السيد الرئيس،

24. تظل المملكة المغربية ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليه، يتشبث المغرب بالتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، على أساس مبادرة الحكم الذاتي حصريا، وفي إطار الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة، الأمر الذي سيفتح آفاقا جديدة لفرص التنمية في المنطقة.

25. إن الدعم الثابت والمتزايد للعديد من الدول لسيادة المغرب على صحرائه وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي يشكل رسالة واضحة للأطراف الأخرى وللأمم المتحدة مفادها أن الوقت قد حان للتحرك نحو حل سياسي على هذا الأساس، من خلال سلسلة الموائد المستديرة، ووفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

26. وفي هذا السياق، يدعم المغرب جهود السيد الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي من أجل إعادة إطلاق مسلسل الموائد المستديرة السياسية، بحضور المشاركين الأربعة، من أجل التوصل إلى حل سياسي وواقعي وعملي ودائم على أساس روح التوافق، ووفقا لقرار مجلس الأمن 2703.

27. وهنا لا بد من التذكير بثوابت موقف المغرب كما جدد التأكيد عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للأمين العام للأمم المتحدة وهي:

- لا عملية سياسية خارج إطار الموائد المستديرة التي حددتها الأمم المتحدة بمشاركة كاملة من الجزائر،
- لا حل خارج إطار المبادرة المغربية للحكم الذاتي،
- لا عملية سياسية جدية دون العودة إلى إيقاف إطلاق النار من طرف الميليشيات المسلحة، كما ينادي به أعضاء مجلس الأمن.

28. وموازاة مع ذلك يُترجم واقع الصحراء المغربية المعيش دينامية تنموية بوتيرة تُعَدُّ من أعلى ما تشهدهُ المملكة المغربية، وذلك بفضل المشاريع المنجزة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية. ويشارك سكان المنطقة مشاركة كاملة، من خلال ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا في المجالس الإقليمية للمنطقة، في جميع مراحل تنفيذ الإطار السياسي الطموح. إنّ المشاركة النشطة لهذه الساكنة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة تنبثق من تشبثها الراسخ بالوحدة الترابية للمغرب ومغربية الصحراء.

السيد الرئيس،

29. لقد أكد صاحب الجلالة الملك محد السادس نصره الله في خطابه بمناسبة الذكرى 25 لاعتلائه عرش أسلافه الميامين،" إن الاهتمام بالأوضاع الداخلية لبلادنا، لا ينسينا المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق "

30. تضم بلادي صوتها الى صوت باقي الدول الإسلامية والعربية للتعبير عن فائق القلق حول الأوضاع الخطيرة والغير المسبوقة التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة مند أكتوبر 2023 التي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، أغلبهم من الأطفال والنساء بالإضافة إلى الدمار الهائل والحصار الشامل على غزة، في خرق سافر للقوانين الدولية والقيم الإنسانية.

31. وأبرز صاحب الجلالة رؤيته من أجل الخروج من هذه الأزمة وذلك وفق المنظور التالي:

- "أولا: إذا كان التوصل إلى وقف الحرب، في غزة، أولوية عاجلة، فإنه يجب أن يتم بموازاة مع فتح أفق سياسي، كفيل بإقرار سلام عادل ودائم في المنطقة.

-ثانيا: إن اعتماد المفاوضات لإحياء عملية السلام، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، يتطلب قطع الطريق على المتطرفين، من أي جهة كانوا.

-ثالثا: إن إرساء الأمن والاستقرار بالمنطقة، لن يكتمل إلا في إطار حل الدولتين، تكون فيه غزة جزءا لا يتجزأ من أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية."

47. على المستوى الإنساني، عمل جلالة الملك، نصره الله، بصفته رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، على فتح طريق بري غير مسبوق لإيصال المساعدات الغذائية والطبية العاجلة إلى الأشقاء في غزة.

48. تعبر المملكة المغربية عن بالغ قلقها من التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط. فكل المؤشرات تشير الى أننا أمام وضع غير مسبوق من شأنه توسيع دائرة الصراع، والذي قد يدخل المنطقة برمتها في مرحلة لا يمكن التكهن بتأثيرها وتداعيتها.

49. ولقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أن أكد بأن انسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية يعتبر من أهم الأسباب التي تؤجج الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

ولطالما حذر جلالته من الاستمرار في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني دون حل واقعي ومستدام، قد ولد الإحباط وغيب الأمل، وأدى الى توالي النكبات المدمرة، بمآسيها الإنسانية وتوسيع تداعيتها الخطيرة على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وكذا على الأمن والسلم الدوليين.

50. ولا يفوتني هنا الا أن أعبر عن تضامن المملكة المغربية الكامل مع لبنان الشقيق حكومة وشعبا لما يتعرض له من اعتداء ونطالب بضرورة احترام وحدة لبنان الترابية وسيادته الوطنية.

السيد الرئيس،

51. إن الكم الهائل للتحديات العالمية التي نواجهها يستلزم استنهاض ضميرنا الجماعي وتجويد أساليب عملنا وتمتين قاعدة قيمنا.

52. فالأمم المتحدة اليوم تقف أمام عبء استعادة روح التضامن النشط والمسؤولية الجماعية والنزعة الإنسانية الصادقة التي صاحبت إنشاءها، مع ضرورة وضع حد لاجترار مسألة الإصلاح، ونحن على أبواب الاحتفال بالذكرى الثمانين لإنشاء المنظمة.

53. إن قمة المستقبل، التي انعقدت في بداية هذه الدورة، والقمة الاجتماعية لعام 2025، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كلها رؤى لمستقبل مشترك، وخرائط طريق يجب تنفيذها كَيْ نتمكن من العمل معا لتلافي التأخير الكبير المتراكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.